مشاركون في المؤتمر الإقليمي الأول لعلماء وباحثي علم الاجتماع يتحدثون لـ (14 أكتوبر):

تحديث وتطوير المناهج والمقررات الدراسية مهمة عاجلة

الدراسات الاجتماعية يجب أن تبرز قضايا التنمية والمرأة والشباب

أكد المشاركون في أعمال المؤتمر الإقليمي الأول لعلماء وباحثي علم الاجتماع في ختام أعمال المؤتمر أمس بصنعاء ، الذي استمر لمدة ثلاثة أيام، العمل من أجل علم اجتماع متطور ومستقل بمفرداته ووظائفه وتطبيقاته بما يلبي حاجات المجتمع وتشجيع الدراسات التي تتناول القضايا الاجتماعية ، وكذا العمل على دعم الحريات المهمة والحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات.. ولمزيد من المعلومات حول أهمية علم الاجتماع و الدور الذي يجب أن يقوم به في تنمية المجتمعات العربية ، و النتائج الذي خرج بها المؤتمر التقت «١٤ أكتوبر» عدداً من المشاركين في المؤتمر، وكانت الحصيلة ما يلي .

لقاءات / عبد الواحد الضراب

د/ فالح عبد الجبار:

علم الاجتماع في بلداننا العربية والإسلامية ينظر إليه نظرة ضيقة جدا

د/ فضل الربيعي:

المؤتمر نقطة تحول كبيرة جداً في مسار البحث الأكاديمي لاسيما في القضايا الاجتماعية

د/ مزاحم العاني

اليمن حقل خصب للدراسات الانتروبولوجية وبالذات القرية اليمنية

د/ مارتا ماندي :

النتائج لابد أن تكون بالتطبيق على أرض الواقع وليس بالوعود الفارغة

قضايا مشتركة

الدكتور / إبراهيم عثمان أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية تحدث عن أهمية انعقاد هذا المؤتمر بالقول « إن اجتماع مختصين في علم الاجتماع من مختلف البلدان العربية والتحاور حول قضايا معظمها مشتركة ومشكلات في علم الاجتماع العربي مشتركة بين البلدان العربية المختلفة وبالنسبة للمختصين في علم الاجتماع الذين قدموا إلى هذا المؤتمر كانت فرصة للتعرف على الأبحاث التي عملت وأجريت على المجتمع اليمني والتعرف على المجتمع اليمني وتطوره والبنية الاجتماعية والنظم الاجتماعية القائمة فيه والتداول حول مستقبل علم الاجتماع في البلدان العربية والدور الذي يجب أن يقوم به علم الاجتماع في تنمية المجتمعات العربية ودراسة ما يمكن أن يكون هناك من علاقات بين علماء الاجتماع في الدراسات المقارنة بين المجتمعات العربية المختلفة للنهوض بهذا العلم واستخدام هذه المعرفة في ترشيد التطبيقات في الواقع الاجتماعي وعملية التنمية في المجتمعات العربية» .

وأضاف قائلا: «إن البحوث التي قدمت للمؤتمر كانت جيدة ومفاجئة بالنسبة للإخوان في اليمن فقد قدموا أبحاث عميقة وجيدة في دراستهم لمختلف أوجه المجتمع اليمني».

نظرة ضيقة

أما الدكتور / فالح عبد الجبار – أستاذ علم الاجتماع في لبنان فقد تحدث قائلا: «علم الاجتماع له أهمية كبيرة جدا وعالم الاجتماع يعتبر شخصية مهمة ومحورية في فهم المجتمع، ولكننا في عالمنا العربي والإسلامي ننظر إلى هذا العلم نظرة ضيقة جداً، فهذا المؤتمر يساعد علماء الاجتماع العرب على أن يلتقوا مع بعضهم ويطلعوا على انجازات بعضهم بعضا ويدرسون المشكلات التي تعترض تطور علم الاجتماع في البلدان العربية والإسلامية» .

وأضاف بالقول « إن علم الاجتماع في اليمن أكثر تطورا من المجتمع اليمني نفسه قياسا بالمدى التاريخي لتطور المجتمع المدني ، والى أي مدى يسعى علم الاجتماع إلى اليمن في التأثير على المجتمع والمساعدة على تطوره.. هذا يبقى مرهونا بعوامل كثيرة منها موقف الدولة في إسناد المؤسسات الأكاديمية والجامعات في إنتاج المعرفة ، وفي استرشادها كهيئة سياسية لنتاجات هذه المعرفة في التغيير الاجتماعي وترى التطور بين الفئات الشباب المرأة والهجرة التنمية ، الدين والسياسة ، الدين والمجتمع ، علم الاجتماع الريفي الصناعي ، المجتمع الحضري .

وأكد أن علم الاجتماع كغيره من العلوم الإنسانية يحتاج إلى شيئين هما الاستقرار حتى تتراكم المعرفة، وحرية البحث. ومن النتائج للمؤتمر التقاء وتبادل المعرفة وتراكم الخبرة ونطالب باستمرار المؤتمرات على مدار الأعوام القادمة.

نقطة تحول كبيرة

وتحدث الدكتور / فضل عبدالله الربيعي – أستاذ علم الاجتماع المساعد في جامعة عدن بالقول « حقيقة هذا المؤتمر كان قد مثل نقطة تحول كبيرة جدا في مسار البحث الأكاديمي ولا سيما في القضايا الاجتماعية، باعتبار أن بلادنا مازالت بكراً فإن كثيراً من الظواهر الاجتماعية لم تطلب دراستها .

وأضاف «وقد شارك في هذا المؤتمر نخبة من علماء وباحثي علم الاجتماع والمحاور التي عرضت فيه وتمحورت حول المواضيع التي حددت لهذا المؤتمر سواء كان في إطار المنهج الفسيولوجي أو في إطار كيف يجب بحث القضايا النظرية وإعادة التأطير النظري للقضايا الاجتماعية خصوصا ونحن في مجتمعنا العربي وخاصة في اليمن مازالت كثير من البنى التقليدية تحول دون الانتقال بالمجتمع نحو التحديث ولا نحمل تلك البنى السبب الرئيسي ولكن قصورنا في القراءة العميقة لهذه المشكلات لم يساعد على خلخلتها و من ثم الانتقال نحو تأطير نظري للمنهج الفسيولوجي» .

وأكد أنه حقيقة أن علم الاجتماع باليمن في إطار المؤسسات الأكاديمية (الجامعات) الرئيسية في صنعاء – عدن – تعز – وحضرموت ومرور فترة طويلة على تأسيس هذا التخصص الا انه لا يمثل بهذه الوظيفة المهمة، وهي تفسير وتحليل المشكلات الاجتماعية والانتقال بها في ضوء هذه الدراسات نحو المعالجات الحقيقية لها .

وابرز النتائج تتمثل في النقلة النوعية التي حصلت في الإطار الأكاديمي، وبالذات في هذا التخصص حيث كانت معظم المؤتمرات تبحث في قضايا سياسية أو نظرية في الوقت الذي كانت تغيب عن البحث في قضايا ومشكلات اجتماعية ، وهذا المؤتمر مثل خطوة أولى للانتقال نحو بحث المشكلات الاجتماعية بمنظار فسيولوجي وعلمي .

أبحاث متنوعة

وتحدث الدكتور / مزاحم حازم مجيد العاني – أستاذ مشارك الانثروبولوجيا عن المحاور المقدمة في المؤتمر بقوله « هذا المؤتمر يحظى باهتمام ورعاية كبيرة من قبل العاملين في المؤسسات الأكاديمية في اليمن الشقيق ،والدراسات والأبحاث المقدمة إلى المؤتمر كانت متنوعة وشملت كل فروع علم الاجتماع بالإضافة إلى تخللها أوراق عمل مهمة في الانثروبولوجيا ، والمحاور التي تناولها المؤتمر محاور عديدة وبحوث علمية قيمة جديرة بالاهتمام، وسيكون لها اثر فعال في تطوير وتنمية علم الاجتماع والانثروبولوجيا في اليمن وفي أرجاء الوطن العربي ، وقد بذلت العديد من الجهود العلمية القيمة في هذا المؤتمر والتي ستؤدي من ثم إلى ترسيخ وتنمية مناهج علم الاجتماع في البلاد العربية.

وأضاف بالقول « المؤتمر سيخرج بنتائج قيمة ومنها التأكيد أن اليمن حقل خصب للدراسات الانثروبولوجية وبالذات القرية اليمنية التي لم تعنَ بالدراسة من قبل وأتمنى أن يخرج المؤتمر بتوصية مهمة لتوسيع وتعزيز نشر المعرفة الانثروبولوجية لكي تشمل القرية اليمنية، وإعداد دراسات قيمة للقرية لتنمية وتطوير المجتمع اليمني .

مؤتمر مهم

أما الدكتورة / خديجة صفوت أستاذة علم الاجتماع في جامعة الخرطوم السودان فتحدثت قائلة: «هذا المؤتمر مهم جدا فنحن عقدنا أول مؤتمر سنه ١٩٧٦م وانقطع حتى الآن ومحاور المؤتمر كانت جيدة فعلم الاجتماع يحتاج مثل هذا التشارك والتبادل والأعمال حتى يقدم أكثر ، ونحتاج في المرة القادمة أن نركز على البعد النظري وقد ركزت على ذلك في الورقة المقدمة للمؤتمر ،ويجب علينا كعلماء اجتماع أن نركز على اللغة كي نتفاهم فيما بيننا ، وهذا بعد نظري مهم لأنه منهجي.

وأضافت أن المؤتمر سيخرج بأفضل النتائج والتوصيات وأنا واثقة بأن هذه التوصيات يمكن الوصول إلى تنفيذها على ارض الواقع بما يخدم قضايا التنمية المختلفة في مجتمعاتنا العربية.

دراسات ثمينة

أما الدكتورة / مارتا ماندي أستاذة في جامعة لندن فقد تحدثت بقولها « هذا المؤتمر كبير على المستوى العربي والدولي والذي يقام لأول مرة في اليمن منذ تأسيس هذا التخصص في الجامعات اليمنية على مدى ثلاثين سنة، وأهميته كبيرة في تعريف الجمهور بأهمية هذا العلم الذي يعالج قضايا المجتمع ، وقد لاحظت تقديم العديد من الدراسات الميدانية توثق حقائق التحولات في المجتمع اليمني بأشكاله المختلفة ، فهذه الدراسات هي أثمن الدراسات المطبقة تحاول أن تعالج القضايا الحارة في مواجهة المجتمع اليمني نفسه، ولابد من استمرارية هذه الاجتماعات وتثبيت النظام والترجمة للأبحاث المقدمة وتبادلها بين الدول العربية والأجنبية» .

وأضافت: « لابد أن تكون النتائج بالتطبيق على أرض الواقع وليس بالوعود الفارغة وأتمنى أن هذه النتائج تشجع الباحثين الجدد على بذل الكثير من الجهود للبحث وعمل الدراسات الميدانية حول المشاكل التي تواجه المجتمعات وإيجاد الحلول المناسبة لها».

غضون

فيصل الصوفي

أكثر السلع رواجاً في السوق اليمنية يومياً هي القات.. وهي سلعة ليس فيها تالف أو (منتهي الصلاحية) .. وبمضي الأيام أصبح الناس شديدي الإقبال على الشراء، ويقال إن نحو عشرة مليار ريال يتم تداولها في سوق القات، بما يفوق العملة المتداولة في سوق الأوراق المالية داخل دولة نفطية مجاورة، ومع ذلك يقال إن ما يحصل من ضرائب القات لايزيد عن عشرين في المئة من الواجب المستحق للخزنيه العامة بسبب رداءة آلية تحصيل ضرائب القات، ولو صح التقدير السابق فهذا يعني أن الخزانة العامة تخسر يومياً نحو مليار ونصف المليار ريال.

يقال إن هذه المشكلة الجديدة كان قد اقترح خبير هولندي حلاً لها قديماً، واعتقد أن الحكومة قد نسيته الآن.

الحل حسب مقترح ذلك الخبير الهولندي أن يتم حصر أعداد مزارع القات، وأن تعرف الحكومة كم عدد غرسات القات في مزرعة أي مزارع، وأن يتم تقدير كمية ما يبيعه في اليوم وبالتالي تحدد إجمالي القيمة المضافة أو مقدار الضريبة التي عليه أن يوردها للخزانة العامة .. وبالتالي تحصل الخزانة على ما تستحقه وتتخلص أسواق القات من الفوضى المتمثلة في مندوبي ضرائب وعسكر منتشرين في النقاط الأمنية، وفي أسواق البيع الذين بسببهم لا تحصل الخزانة العامة إلا على عشر ما يحصلون عليه!!

وفي اعتقادنا أن أعلى ضريبة ممكنة يجب أن يتقبلها الزبائن، وتحصلها الحكومة هي ضريبة القات، هذا لو تفهمنا حقيقة مكشوفة هي أن الخسائر الناتجة عن القات عالية.. فهو يستنزف المياه، وبالتالي يجب أن يدفع ضريبة لبناء السدود، وهو يسبب أمراضاً وبالتالي لابد أن تدفع من ضرائبه تكاليف العلاج، وهو يلحق دماراً بالبيئة ومن الضروري دفع تعويض عن هذا الدمار.. ولأن (المخزنين)يلوثون الشوارع بالقات فلأبد أن يدفعوا أجور الذين ينظفونها من مخلفاتهم!

بهدف التقليل من نسبة الفقر

صرف إعانات الحالات الجديدة المستفيدة من الرعاية الاجتماعية في عدد من المحافظات

عادل قائد / مثنى الحضوري / سبأ / ١٤ أكتوبر :

بدأ صندوق الرعاية الاجتماعية في عدد من محافظات الجمهورية وضع آلية صرف المبالغ المعتمدة للحالات المستفيدة من الصندوق في محافظة عدن البالغة الفاً و(٩٤٩) حالة تصل مستحقاتهم إلى (٨) ملايين و(٩٩١) ألفا و(٦٠٠) ريال.

وذكر مدير عام الصندوق بعدن مهدي صالح باطويل لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ان لجانا من المالية والجهاز المركزي للمحاسبة والسلطة المحلية والصندوق شكلت لصرف هذه الاعانات.

واهاب مدير عام الصندوق بالمستفيدين عند مراجعة مكاتب فروع الصندوق في المديريات لاستلام مستحقات الربع الرابع من العام ٢٠٠٧م ابراز بطاقة المعاش والبطاقة الشخصية.

وفي محافظة لحج اكد الاخ عبدالوهاب الدرة محافظ المحافظة على الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للرعاية الاجتماعية للفقراء.

جاء ذلك خلال ترؤسه الاجتماع الخاص للجنة الاشرافية لصرف الحالات الجديدة للرعاية الاجتماعية في محافظة لحج ،البالغ عددها (٣٨٢٩) حالة باعتماد وقدره (١٩) مليونا و(٣٦٩) الفا و(٨٠٠) ريال.

وقد خرج الاجتماع بعدد من التدابير التي ستسهم في صرف الحالات للمستفيدين يدا بيد والتي ستدشن السبت القادم.

وفي تصريح للأخ فضل خميس يسلم مدير عام الصندوق لـ (١٤ أكتوبر) قال انه قد تم تشكيل اللجان الميدانية لعملية الصرف للمستفيدين للحالات الجديدة بقوام (٨) لجان مكونة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومكتب المالية وصندوق الرعاية والمجالس المحلية.

واضاف : ان هذا العمل الوطني يخدم شريحة مستحقة فقيرة وهو جزء من اهتمام صندوق الرعاية وتوجيهات فخامة الاخ الرئيس ـ حفظه الله ـ مؤكدا التنسيق الكامل مع المجالس المحلية بالمديريات.

كما اقر مجلس ادارة صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة ابين في اجتماعه امس برئاسة المحافظ محمد شملان اعتماد (٢٢٩٠) حالة ضمان جديدة لعام ٢٠٠٨م بمبلغ قدره ١١ مليونا و١٢٦ الف ريال.

وناقش الاجتماع الخطط والبرامج وعمليات البحث والحصر للحالات الجديدة المقرة لهذا العام.

وقد اكد المحافظ ضرورة الوصول إلى كل الفئات المحتاجة في مختلف مناطق المحافظة وحصرها والتدقيق في بياناتها وفقا للوائح الصندوق.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ اوضح مدير عام صندوق الرعاية بالمحافظة عماد منصور ناصر ان اجمالي الحالات المستفيدة من الصندوق بلغ ٣٦ الفا و٩١٧ حالة، بمبلغ اجمالي ١٥٨ مليونا و٢٥٧ الف ريال.

وفي محافظة الضالع استعرض مجلس ادارة صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة الضالع في اجتماعه امس برئاسة محافظ المحافظة محمد احمد العنسي آلية توزيع الحالات الجديدة للربع الاخير من العام ٢٠٠٧م والبالغ عددها (٢٣٧٠) حالة بمبلغ ١٣ مليون ريال.

وفي الاجتماع قدم مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة الاخ حامد سيل تقريرا حول تشكيل اللجان الميدانية الخاصة بصرف الضمان الاجتماعي للمستفيدين يدا بيد.

كما ناقش الاجتماع التقرير الخاص بعمل الصندوق خلال العام الماضي ٢٠٠٧م في مجال توزيع الاستثمارات المعتمدة في الصندوق وايضا النشاطات الاخرى.

واكد الاجتماع ضرورة توزيع الحالات الجديدة في جميع مديريات المحافظة التسع وفق مستوى الفقر والكثافة السكانية في كل مديرية.

كما استعرض مجلس ادارة صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة المحويت في اجتماعه يوم امس برئاسة امين عام المجلس المحلي بالمحافظة علي احمد الزيكم آليات صرف مستحقات حالات الرعاية الاجتماعية الجديدة للربع الرابع لعام ٢٠٠٧م ومهام تنفيذ عملية الصرف لمخصصات (١٦٠٨) حالات موزعة على عموم المديريات وبمبلغ ربعي قدره (٨) ملايين و(٤٤٩) الفا و(٨٠٠) ريال.

وناقش الاجتماع الآليات والمقترحات اللازمة لإنجاح هذه المهمة المقرر انطلاقها اعتبارا من اليوم وتستمر حتى يوم السبت الموافق ٢٠٠٨/١/٢٢م، حيث اقر الاجتماع تشكيل اربع لجان ميدانية مكونة من ممثلين عن مكاتب المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وصناديق للصرف بحسب نتائج الحصر الميداني التي تم تنفيذها لتحديد الحالات الفقيرة والمستحقة ووفقا لأسس واجراءات المفاضلة الآلية بين الحالات المذكورة وبحسب الفئات الضمانية الاكثر فقرا.

واستعرض الاجتماع تقريرا من مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة عبدالملك يحيى العمري حول المهام المكتبية والفنية التي تم تنفيذها لانجاح هذه المهمة ودور المكاتب المعنية والمجالس المحلية فيها، مشيرا إلى المعايير التي تم تنفيذها من قبل اللجان الميدانية المكلفة بعملية الحصر والمسح الميداني للحالات المستحقة ولمختلف الفئات الضمانية.

واقر الاجتماع تشكيل لجنة اشرافية للصندوق بالمحافظة برئاسة محافظ المحافظة وامين عام المجلس المحلي بالمحافظة ومدراء عموم مكاتب المالية والصندوق والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والشؤون الاجتماعية والعمل بالمجلس المحلي وذلك للقيام بدور المتابعة والاشراف اليومي المستمر على مهام اللجان الميدانية والفرعية.

تصوير/ أياد البيسة